

التأصيل النظري والمفاهيمي للازمات المالية

د.حوالية يحي*د.بلعربي عبد القادر&د.بوريش لحسن**

الملخص:

قاوم النظام الرأسمالي الذي تزعمته الولايات المتحدة الأمريكية والمهيمن على دول العالم أي أفكار تعارض توجهاته وتقديم نفسه كبديل وحيد. إلا أنه في السنوات الأخيرة فقد مصداقيته وراح يفتعل الحلول لأزمة سيوله خانقة لكن دون جدوى. وقد وقف العالم كله مندهشاً إزاء انهيارات مفزعة في أسواق المال والأسهم والسندات فياقتصاديات دول تتميز بكونها الأحسن والأفضل اقتصادياً، وقد بدأت الانتقادات توجه إلى هذا النظام من دول النظام نفسه. ثم برزت ضمناً محاولات إيجاد بديل له وبرزت تيارات واتجاهات فكرية أشد انتقاداً له، لأنه لم يعد من المنطق ومع الضرورات التاريخية ترك مقدرات الشعوب تسير وفق تطورات فكر أثبتت السنين والتجارب التاريخية فشله.

الكلمات المفتاحية: الازمات الاقتصادية، النظام الرأسمالي، النظريات الاقتصادية.

Abstract:

The capitalist system which leaders by the United States and the dominant countries of the world opposes any ideas orientations and presents it's self as the only alternative. However, in the recent years it has claimed the credibility and provokes solutions to the severe liquidity crisis but to no avail. The whole world stood amazed at alarming collapse in the money and stock and bond markets in the economies of countries characterized by being economically better, criticism has begun to the system. Then it emerged implicitly attempts to find an alternative to him and popped currents and trends of thought more critical of him, because he is no longer of logic and with the historical imperatives leave the destiny of peoples is going according to developments in the thought of the years proven historical experiences failure..

Key words: economic crisis , the capitalist system , economic theories .

المقدمة:

الازمات الاقتصادية Economic crisis هي احد السمات الأساسية للنظام الرأسمالي وقد فسر كثير من الاقتصاديين ودافع هذه الازمات ومبرراتها الأساس. وذهب الاقتصاديون يقترحون وصفات مختلفة تتراوح بين الحرية الاقتصادية التي يجب إن تمنح للأسواق والمؤسسات والدعوات المذهبية إلى ضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي. لذلك استمر النظام الرأسمالي في تبني نموذج كينز الاقتصادي كوسيلة مهمة في معالجة أزماته الاقتصادية المتكررة منذ منتصف ثلاثينات القرن الماضي وحتى نهاية عقد التسعينات منه ومع إن أزمة الثلاثينات هي أزمة إنتاج وتلتها أزمات اقتصادية أخرى واليوم يعاني الاقتصاد العالمي من أزمة مالية، بدأت في اقوى دول العالم اقتصاداً وهي الولايات المتحدة الأمريكية، ثم انتقلت إلى الدول الأوربية ثم إلى بقية دول العالم.

و انطلاقاً مما سبق ثم تقسيم البحث الى خمسة محاور و هي كالآتي:

أولاً: الخلفية العامة للازمات المالية، ومفهومها

1- مفهوم الأزمة:

لقد تم استعمال مصطلح الأزمة Crisis في دراسات علم الاقتصاد وعلم الإدارة بشكل كبير، وقد كان لهذا البحوث والدراسات الدور البارز في بناء التأطير والتأصيل المنهجي والعلمي والعملي لحقل جديد في الإدارة هو حقل إدارة الازمات، ولا يقدم الأدب الاقتصادي والإداري تعريفاً ومفهوماً واحداً متفقاً عليه ومقبولاً على نطاق واسع لمفهوم الأزمة. ويتمتع مصطلح الأزمة بدرجة عالية من الموضوعية High Subjective، ويشق هذا المصطلح معناه من طبيعة هيكل النظام الاقتصادي أو من طبيعة المنظمة وطبيعة الأفراد أو طبيعة البيئة التي تتعلق بها هذه الأزمة¹.

ومصطلح الأزمة Crisis مشتق من الكلمة اليونانية kriner وهي لحظة القرار moment of Décision إذ فيالتراجمي الإغريقية القديمة، إن الازمات هي مواقف تحتاج إلى صناعة القرار، والازمات تشكل نقاط تحول تاريخية إذ تكون الخيارات والقرارات الإنسانية قادرة على إحداث تغييرات أساس و جوهرية في المستقبل².

*أستاذ مساعد قسم "ب"، المركز الجامعي بلحاج بوشعيب_عين تموشنت_الجزائر haoulia-yahia@hotmail.fr

**أستاذين محاضرين قسم "أ"، جامعة د. الطاهر مولاي_سعيدة_الجزائر

1-محمود مهنا، "إدارة الازمات"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003، ص20.

2- عامر محمد، "استراتيجيات إدارة الازمات والحكومات"، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006، ص31.

وتعرف الأزمة من الناحية الاقتصادية بأنها اضطراب حاد ومفاجئ في بعض التوازنات الاقتصادية يتبعه انهيار في عدد من المؤسسات المالية ثم تمتد هذه الانهيارات والتغيرات إلى الأنشطة والقطاعات الاقتصادية الأخرى.³

ويعرفها الاقتصادي **يوجين فأرجا** بأنها "ظاهرة اقتصادية تعرف نتائجها من خلال مظاهر انهيار أسواق البورصة وحدث مضاربات نقدية كبرى في أسواق المال ويصاحب هذه الظاهرة أيضاً بطالة كبيرة"⁴. ومن الناحية المالية تعرف الأزمة بشكل خاص بأنها انهيار النظام المالي برتمه مصحوباً بفشل عدد كبير من المؤسسات المالية وغير المالية مع انكماش حاد في النشاط الاقتصادي.⁵

2- العناصر الأساسية للأزمة:

وهذه العناصر هي:⁶

1. **عنصر المفاجأة:** إذ أن الأزمة تنشأ وتتفجر في وقت مفاجئ غير متوقع بدقة وفي مكان مفاجئ أيضاً.

2. **عنصر التهديد:** تتضمن الأزمة تهديداً للأهداف والمصالح في الحاضر.

3. **عنصر الوقت:** أن الوقت المتاح أمام صناع القرار يكون وقتاً ضيقاً ومحدداً.

3- العوامل التي تعيق اكتشاف الأزمة:

هناك مجموعة من العوامل التي تعيق الاكتشاف المبكر للأزمة وتحول دون إصدار إنذارات مبكرة تنبئ بقرى بوقوع أزمة ما، وأهم هذه العوامل ما يأتي:⁷

1. عدم قدرة الكيان الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية على الاستجابة المناسبة والفاعلية وفي الوقت المناسب للأخطار المحيطة والمحتملة ومنها (الأزمات).

2. وجود صورة خاطئة وقناعة غير سليمة لدى أفراد النشاط الاقتصادي أو الوحدة الاقتصادية بخصوص قدراتها النشاط أو الوحدة ومناعتها ضد الأزمات، إذ أن هذا الواقع يؤدي إلى عدم الاهتمام الكافي بما يحيط لنشاط

أو المؤسسة الاقتصادية من مخاطر وأزمات، وهذا يؤدي إلى وقوع ذلك النشاط في الأزمات قبل أن ترصد أية إشارة أو إنذارات مبكرة خاصة بهذه الأزمة.

4- خصائص الأزمة:

هناك مجموعة من الخصائص التي تتصف بها الأزمة منها:⁸

1. وجود نقص واضح في البيانات والمعلومات اللازمة أثناء وقوع الأزمة، بما ينعكس في صورة من عدم وضوح الرؤية لدى صناع القرار ومن ثم عدم القدرة على تحديد الاتجاهات السليمة لصناعة القرارات الفاعلة.

2. الأزمة تؤدي إلى أحداث مفاجئة كبرى وعنيفة عند وقوعها، وتجذب انتباه جميع الأطراف ذات العلاقة بالمنظمة سواء كان ذلك على مستوى القطاع الاقتصادي أم الوحدة الاقتصادية ومديريها والعاملين فيها وموردين لها وزبائنها وجميع أفراد المجتمع.

3. تنقسم الأزمة بدرجة عالية من التعقيد والتداخل في العناصر والمسببات، ودرجة عالية من التشابك والتناقض بين أصحاب المصالح (المعنيين) (Stakeholders) وهذه تؤدي إلى تغيرات جوهرية في طبيعة العلاقات القائمة وإلى حدوث علاقات جديدة.

4. وجود حالة من الرعب والخوف في الاقتصاد والمجتمع، وهذا ناجم عن عدم القدرة على تقدير ما يحملها المستقبل للنشاط الاقتصادي وحركة أفراد المجتمع، إذ أن هناك احتمالات وتوقعات سلبية كثيرة قد تعصف بها مستقبلاً.

5. وجود حالة من الشعور بالجدية والعنف وعدم قدرة صناع القرار على التعاطي مع الأزمة والتعامل معها، وعدم تأكدهم من جدوى ما يبذل من جهود في مواجهة هذه الأزمة وهناك بعض صناع القرار قد يلجأ إلى التلذذ من أجل التغطية على عجزهم وفشلهم في مواجهة الأزمة.

6. نظراً لانعدام حالة التوازن لدى صناع القرار (نتيجة لوقوع الأزمة) فأنهم قد يصبحون تحت سيطرة الآخرين المتخصصين ومن غير المتخصصين وهذا يقود إلى ارتباك واضح في اتخاذ القرارات.

³ - يوجين فأرجا، "أزمة النظام الرأسمالي"، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، بيروت، 1975، ص126.

⁴ - يوجين فأرجا، "أزمة النظام الرأسمالي"، المرجع السابق، ص135.

⁵ - عادل النزاز، "إدارة الأزمات المالية بين نقطتي الغليان والتحول"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1995، ص160.

⁶ - يوسف أحمد أبو فارة، "إدارة الأزمات / مدخل متكامل"، دار الإثراء، 2009، ص19-26.

⁷ - يوسف أحمد أبو فارة، "إدارة الأزمات / مدخل متكامل"، المرجع السابق، ص26.

⁸ - يوسف أحمد أبو فارة، "إدارة الأزمات / مدخل متكامل"، المرجع السابق، ص27-28.

7. ظهور بعض القوى التي تدعم الأزمة وتؤيد كل ما يقود إلى تفاقمها، ومن أهم هذه القوى أصحاب المصالح المعطلة أو المؤجلة وأصحاب مشكلات سابقة لم تعالج مشكلاتهم المالية والاقتصادية بصورة جوهرية، إلا وخلال الأزمة ونتائجها، ويؤدي ظهور هذه القوى إلى دعم شدة وعنفوان الأزمة، وتزداد المطالبات بضرورة إحداث تغييرات إدارية جوهرية في القطاع الاقتصادي المعني بالأزمة أو نشاط الوحدة الاقتصادية. 8. تتعرض مصالح بعض منظمات الأعمال والقطاعات الاقتصادية في ظل الأزمة إلى التهديد والى ضغوط كبرى من جانب إطراف متعددة، وهذه التهديدات والضغوط تلحق الأذى والضرر بأهداف هذه المؤسسات والمنظمات وأدائها واستقرارها ومعدلات نموها.

وعليه ليس بالضرورة أن تعصف الأزمات بالنظام الاقتصادي على المستوى الكلي أو الجزئي بصورة فردية أي أن تحدث أزمة واحدة فقط في نفس الوقت، ففي كثير من الأحيان قد يتعرض الاقتصاد على المستوى الكلي إلى أكثر من أزمة واحدة وهذا ما يطلق عليه تزامن الأزمات، وهناك شواهد كثيرة في التاريخ الاقتصادي على الأزمات التي تعرض لها الاقتصاد الدولي، مثل أزمة البطالة التي تزامنت مع أزمة التضخم العالمي، وقد يكون تزامن الأزمات مترابطاً وقد يكون غير مترابط مثل الأزمة المالية العالمية التي تعرض لها الاقتصاد العالمي في ثمانينات القرن الماضي والتي تزامنت معها أزمة المديونية العالمية، فالأزمات المترابطة هي التي تحدث بسبب الصلة الوثيقة للعناصر والأحداث وتفاعلها ببعضها البعض، أما الأزمات غير المترابطة فهي حالة قد تحدث في المنظمة أو الوحدة الاقتصادية تنجم عن وقوع أزميتين أو أكثر في نفس الوقت لأسباب مختلفة غير متصلة ببعضها البعض.⁹

ومن جانب آخر هناك التداخل الواضح بين الأزمات، وهناك دورة للازمات سوى على مستوى منظومة الاقتصاد الكلي أم على مستوى منظومة الاقتصاد الجزئي، ويصعب التحديد الدقيق لكل نقطة تنتهي عندها أزمة ما وتبدأ أزمة أخرى، وحتى تنجح الدولة في مواجهة تزامن الأزمات وإدارتها فان عليها أن تقوم بتحليلات وتنبؤات **Forecasting** مسبقاً وتفسيرات وثيقة ومتعمقة لمعرفة الأزمة الحقيقية والجوهرية من بين مجموعة الأزمات التي قد تعصف بالاقتصاد أو في النشاط الاقتصادي في وقت واحد، إذ أن التحديد والتشخيص الدقيق لهذه الأزمة يساعد الدولة وأجهزتها الاقتصادية والمالية المعنية في إدارة هذه الأزمة الجوهرية والحقيقية والأزمات المترابطة الأخرى بدرجة أكبر من الفاعلية والنجاح.

5- بعض المفاهيم التي لها علاقة بمفهوم الأزمة:

هناك مجموعة من المفاهيم التي ترتبط بصورة أو بأخرى بمفهوم الأزمة، وأهم هذه المفاهيم ما يأتي:¹⁰

1. **الكارثة:** حادثة كبرى مدمرة وقعت بصورة فعلية وينجم عنها أضرار فادحة وخسائر كبرى في الممتلكات والأرواح (في الجوانب المادية وفي الجوانب المعنوية)، وقد تكون هذه الكارثة طبيعية ناجمة عن فعل الطبيعة (مثل الزلزال والبراكين والعواصف والسيول) وقد تكون فنية يتسبب فيها الإنسان بصورة غير عمدية أو عمدية وتتطلب مواجهة الكارثة معونات على مستوى الدولة وربما تتطلب معونات دولية، ومن هنا فإن مفهوم الكارثة يختلف عن مفهوم الأزمة إذ ينجم عنها الكثير من الجوانب الإيجابية من أهمها حشد طاقات الموارد البشرية وتوحيد الجهود وتعبئة المشاعر من أجل التغلب على نتائج الكارثة.

2. **القوة القاهرة:** القوة القاهرة هي حالة تنشأ غالباً في الوحدات الاقتصادية على مستوى منظمات الأعمال تقود إلى الإخفاق الكبير في المنظمة وتمنعها من السلوك والتصرف تجاه هذه الحالة، والقوة القاهرة هي ظرف يصعب التنبؤ به ويصعب التحكم فيه وتؤدي في اغلب الأحيان إلى منع الموظف أو المدير من تنفيذ مهامه المحددة المتفق عليها مسبقاً، من جانب آخر، فإن الأزمة تختلف عن القوة القاهرة كون الأزمة ليست ذات طبيعة تعاقدية (كما هو الحال في القوة القاهرة التي تحول دون تنفيذ مهام أو أنشطة محددة تم التعاقد على تنفيذها مسبقاً).

3. **الصدمة:** تعبر الصدمة عن موقف حاد ينجم عن حدث غير متوقع، وتؤدي إلى شعور فجائي بالخداخ والغدر، وشعور بالإساءة غير المتوقعة، وتؤدي الصدمة إلى تتابع الأحداث بصورة تعزز شعوراً مراباً من الخوف والدهشة والذهول والعجز وغير ذلك، ويمكن القول أن الصدمة هي احد الأعراض الأساس الناجمة عن وقوع الأزمة، وهي تحدث عندما تفجر الأزمة بصورة فجائية سريعة دون إنذار أو تمهيد، علماً أن الإحساس بالصدمة يكون إحساساً سريعاً وطارئاً يختفي ويزول بسرعة، وبعد أن يتم إدراك الصدمة وامتصاصها يدرك صناع القرار أن هناك أزمة، وبسبب انتشار الصدمات بصورة كبرى في اقتصاديات البلدان النامية على مختلف أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية برز ما يسمى بإدارة الصدمات، وهذا المفهوم

⁹-Pearson , Christine , and Mitroff , Ian , **"From Crisis pronet crisis prepared ,A Frawwork for Grisismangment** "Exective , vol .7,no,1 ; pp.48-50.

¹⁰- فؤاد مرسي، "مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر"، الإسكندرية، 1975، ص 12.

(إدارة الصدمات) **Shocksmanagement** يختلف عن مفهوم إدارة الأزمات (**Crisis management**) وإدارة الصدمات هي تلك الإدارة التي تركز على شكل الصدمة وعلى إطارها وغلانها الخارجي، وتهتم إدارة الأزمات بجوهر الأزمة وعلاجه والتعاطي معها وإدارتها، وهي أسلوب إداري حديث يعبر عن كيفية تعامل الدولة مع الصدمات، وأهم الأدوات الفاعلة لهذه الإدارة هو أسلوب الامتصاص **Absorption** ويكون ذلك من خلال بناء حاجز وقائي إسفنجي للاقتصاد أو الوحدة الاقتصادية وتكون مهمة هذا الحاجز امتصاص الصدمات، والانتقال بالاقتصاد بعد ذلك من مرحلة امتصاص الصدمة إلى مرحلة التعاطي مع هذه الصدمة واستيعابها وتحليلها والتعرف على جوانبها المختلفة ومن ثم التغلب عليها وعلى نتائجها وأثارها السلبية وتحويل التهديدات إلى فرصة حقيقة تنعكس النتائج ايجابية على الاقتصاد الوطني.¹¹

4. المشكلة: المشكلة هي باعث رئيس يؤدي إلى إحداث حالة تستوجب البحث والتحليل والتفسير، وهذه الحالة تكون في الأغلب حالة غير مرغوب فيها، ومن جانب آخر، فقد تكون المشكلة سبباً في وقوع الأزمة التي تعان منها الدولة على مستوى الاقتصاد المحلي أو الوحدة الاقتصادية، ولذلك فإنه يمكن القول أن كل أزمة ناجمة عن وجود مشكلة ولكن ليس كل مشكلة تؤدي إلى أزمة، والأزمات في حقيقة الأمر مشكلات جوهرية وقوية وحادة يتم الشعور تجاهها بالانفعال والضغط الكبرى، واستمرار هذه المشكلات يهدد الكيان الاقتصادي ويقضي على أهداف الوحدة الاقتصادية ورسالتها ورؤيتها. وهناك بعض الباحثين يميزون بين المشكلة والأزمة باعتبار معيار الزمن، ووفقاً لوجهة نظرهم فإن:

- **TM الأزمة:** حالة (ظرف أو موقف) لا يمكن الشخص من احتمالها لأكثر من مدة زمنية معينة.
- **المشكلة:** هي الحالة التي يمكن الشخص من احتمالها لأكثر من مرة واحدة وقد يتصدى إلى معالجتها حتى وان حدثت مشكلة أخرى.¹²

5. الصراع: إن الصراع هو من أكثر المفاهيم قرباً لمفهوم الأزمة، فكثير من الأزمات يكون جوهرها صراع بين طرفين في المنظمة، أو بين المنظمة كطرف، وطرف خارج هذه المنظمة، وتنتج الأزمات عن التعارض والتناقض بين هذين الطرفين، لكن الفرق الجوهرى بين الصراع والأزمة أن الصراع لا يكون بنفس التأثير ونفس حده وشدة الأزمة من جانب آخر، يكون الصراع أكثر وضوحاً من حيث أهدافه واتجاهاته وأبعاده وأطرافه، بينما تكون هذه العناصر غير محددة وغير معروفة بوضوح في الأزمة، ويتسم الصراع بطبيعة شبه دائمة فيمنظماً الأعمال والوحدات الاقتصادية، فهناك صراعات تتبدل وتتغير بين أطراف مختلفة وبين مستويات متعددة، بينما تبدأ الأزمة وتنتهي بسرعة وتترك وتخلق وراءها مجموعة من النتائج.¹³

6- مراحل الأزمة:

تشير أدبيات إدارة الأزمات إلى أن الأزمة تمر في عدة مراحل، ولا يوجد اتفاق بين الباحثين والكتاب في هذا الحقل على عدد هذه المراحل، بل يتباينون في تقسيماتهم لمراحل تطور الأزمة، وتتباين آراء الباحثين والكتاب في عدد ومسميات المراحل التي تمر بها الأزمة، لكن هذا التباين هو تباين شكلي وليس اختلاف في المضمين الجوهرية للأزمة، وهناك تقسيمات متعددة لمراحل الأزمة. فالمرحلة التي تمر بها الأزمة هي كالتالي:¹⁴

- مرحلة الميلاد.
- مرحلة النمو (الاتساع).
- مرحلة النضوج.
- مرحلة التقلص (الانحسار).
- مرحلة الاختفاء.

ثانياً: النظريات الاقتصادية المفسرة للأزمات المالية

لقد اتسمت المدة المحددة ما بين 1945-1987 بتعدد الآراء والشروحات النظرية المفسرة للصدمات والأزمات الاقتصادية التي أصابت النظام الرأسمالي والتي تمثلت بنظرية دورة الأعمال، والتفسيرات التي أكدت علنا انخفاض الأرباح ونظرية قصور الطلب الفعلي (**Keynes**) وآراء مدرسة اقتصاديات جانب العرض، وآراء مدرسة التوقعات العقلانية، وآراء المدرسة المؤسسية، والنظرية النقدية التي فسرت الأزمات الاقتصادية بإرجاعها إلى التوسع والانكماش في النفود والائتمان النقدي، وسنبحث في هذا المحور آراء بعض هذه النظريات المفسرة لأزمات النظام الرأسمالي ومنها:¹⁵

¹¹ - زيدان معين، "تقييم الأداء ومواجهة الأزمات"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005، ص 137.

¹² - زيدان معين، "تقييم الأداء ومواجهة الأزمات"، المرجع السابق، ص 179.

¹³ - عدنان أبو قحف، "الإدارة الاستراتيجية وإدارة الأزمات"، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2006، ص 135-137.

¹⁴ - عدنان أبو قحف، "الإدارة الاستراتيجية وإدارة الأزمات"، المرجع السابق، ص 22.

¹⁵ - سعد أحمد الخولي، "الأزمة الاقتصادية المعاصرة .. العودة إلى الحلول القديمة"، صحيفة عكاظ، القاهرة، 2008، ص 15.

✓ نظرية الاقتصادي فريش (R - Frisch):

ميز فريش بين دوافع وآليات انتشار الدورات أو الأزمات الاقتصادية، إذ أكد أنالدوافع (الحوافز) تعد الأسبابالخارجية للأزمة، أما آليات انتشار الأزمات فهيدائماً الأسباب الداخلية التي تزيد وتخفض من عمق الدورة أوالأزمة الاقتصادية، وأن الدوافع أو الحوافز المتمثلة بالأسباب الخارجية للأزمات التي تعرض لها النظامالاقتصادي الرأسمالي للمدة منذ الحرب العالمية الثانية وحد الآن هي معروفة. أماآليات نشر وتعميق الأزمةالاقتصادية داخلياً، تتمثل بأزمة الائتمان (التسليف) التيلاحظ قبل كل ركود اقتصادي والمتجه مساراً مسرعاً لتفاقم الأزمة.¹⁶

✓ نظرية تراجع معدلات الأرباح (معدل العائد):

حيث بين بعض الاقتصاديين إن تراجع الأرباح كانتالسبب الرئيس للزمات الاقتصادية التي حدثت بعد الحرب العالمية الثانية للمدة1945-1986ويؤكدون إن تراجع معدلات الأرباح خلال هذه المدة الذي دفع إلىالتحديد عامل الفاعلية للنظام الإنتاجي كان عامل أساس لحدوث الأزمة بينماالصدماتالخارجية (كارتفاع أسعار النفط الخام) مجرد شرارات لنشوب الأزمة، أي نمطالإنتاج الرأسمالي قد أدى إلى تراجع معدلات الأرباحوالصدمات الخارجية تعدعامل ثانوي مسرع لنشوب الأزمة.¹⁷

✓ أنصار المدرسة الكينزية:

فقد فسروا أسباب الأزمات الاقتصادية التي تعرضلها النظام الرأسمالي في المدد الزمنية المختلفة هو يرجع إلى هبوط الطلب الكلي عنالعرض الكلي، وحددوا سبب ذلك، بارتفاع أسعار النفط الخام في عام 1973والتيسببت بزيادة ألفة الإنتاج المتوقعة من قبل المنظمين ومن ثم الأرباح المتوقعة، مما أدى إلى رفع سعر العرض الكلي لكل مستوى للاستخدام، وبسبب بقاء منحى الطلبالكلي على حاله، لم تتوقع المشروعات زيادة فيالإيرادات فيحدث الركود الاقتصاديإلى أن تنمو الإيرادات المتوقعة بسبب الاستثمارات الجديدة.¹⁸

✓ مدرسة اقتصاديات جانب العرض:

كانت ترى أن الرأسمالية كنظام اجتماعي لا تنطوي على آليات داخلية تعرضها لازمات إفراط الإنتاج بحكمإيمانهم الشديد بفانون J.B.say (العرض يخلق الطلب) وبناءً عليه توجد دائماً مساواة بين العرض الكلي والطلبالكلي، وان عناصر الخلل التي تظهر بين العرض الكلي والطلب الكلي تنشأ من جراء التدخل الحكومي فيالنشاط الاقتصادي ومن تقييد حرية الأفراد والمشروعات، ويرى أنصار هذه المدرسة إن الثروة في الاقتصادالقومي هي دائماً تكفي لشراء المنتجات لذلك تكون القوة ناشئ عن عدم كفاية الطلب الكلي، ومع الانتقاداتالتي وجهت إلى هذه المدرسة، إلا أنهم ما زالوا يستندون على إن خير وسيلة لمحاربة أزمات الرأسمالية، تكمن في زيادة الإنتاج والعرض الحقيقي من السلع والخدمات.

✓ المدرسة المؤسسية Institutional School:

تنطلق هذه المدرسة منذراسة وتحليل المؤسسات والتنظيمات التي يتكون منها هيكل المجتمع الرأسمالي فيمحاولة لتشخيص مشكلات الرأسمالية من خلال التركيز على سلوكيات هذه المؤسسات والتنظيمات وعلاقتها ببعضها البعض، وقد توصلوا من وراء ذلك إلى نتيجة معينة مفادها، " إن الأدوات التي تعتمد عليها الدولة الآن في التأثير على النمو الاقتصادي والتوازن العام، مثل سياسات الإنفاق العام والسياسات النقدية والمالية، لم تعد كافية لمواجهة مشكلات الرأسمالية وان ما يجب الاعتماد عليه في هذا الخصوص هو أدوات وسياسات أكثرفاعلية، تتبناها الدولة، وتقوم على التعاون المستمر والشامل بين الأجزاء المختلفة للكيان الاجتماعي وبالذات جهاز الدولة والشركات المساهمة. فوجهة نظر Calbraithيتطلب ذلك تطبيق نوع من التخطيط الاقتصادي للتنسيق بين قطاع الشركات الكبرى وبين القطاع الحكومي خاصة في ضوء الشلل الذي أصاب فعاليات نظام السوق.¹⁹

✓ النظرية النقود الحديثة:

جاء بها الاقتصادي فريدمان ، Freidman هي أخر انتاج الفكر الاقتصادي النقدي الذي عزي للتقلبات فيالنشاط الاقتصادي ومن ثم عدم الاستقرار والأزمات الاقتصادية إلى التغيرات في كميات النقود التي لا تتناسب مع التغيرات في إنتاج السلع والخدمات ويؤكد على ذلك فريدمان بالقول، بأنه لم يحدث قط إن وقعت حادثتغيرات فيها مية النقود بشكل كبير لكل وحدة إنتاج دون إن تصطحب معها تغيرات في مستوى الأسعار بشكل كبير أيضا

16- محمد عبد الفضيل، "أزمة بورصة أم أزمة نظام"، مجلة المنار، بيروت، 1988، ص95.

17- محمد عبد الفضيل، "أزمة بورصة أم أزمة نظام"، المرجع السابق، ص98-100.

18- فؤاد مرسي، "مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر"، الإسكندرية، 1980، ص35-40.

19- احمد زين الدين، "طبيعة الأزمات الاقتصادية ودوافعها الرئيسية"، دار إتراف للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص41.

وفي الاتجاه نفسه، وان معظم أوضاع الانكماش أو الركود الاقتصادي يسبقها انخفاض في معدلات نمو عرض النقد، وان حالات التوسع الاقتصادي تسبقها تزايد في معدلات نمو القرض.²⁰

✓ نظرية المغالاة أو الإفراط في الاستثمار:

الاقتصادي السويدي Castel الذي يؤكد إن نهاية مرحلة الانتعاش وبداية مرحلة الانهيار تعودان إلى المغالاة في الاستثمار إلى درجة تزيد من عرض رأس المال ويرى كاسل إن قوى التطور الاقتصادي طالما إنها لا يمكن إن تأتي منتظمة فان عدم انتظامها سيؤديان إلى توسع كبير في المعدلات المعتدلة للنشاط الاقتصادي وتمثل حالات التوسع الكبيرة في مدد من الرواج والانتعاش تنتهي دائماً إلى حالة الكساد والانهيار ويعتقد كاسل إن استمرار التوسع الاقتصادي وثباته في مرحلة الانتعاش سيؤديان إلى اتجاه منحني النشاط الاقتصادي نحو الارتداد إلى مرحلة خطيرة هي الأزمة التي تحدث مصحوبة بخسارة جسيمة وفقدان الثقة وإفلاس الكثير من على حدوث الأزمة هو ارتفاع سعر الفائدة الذي يتسم بانخفاضه النسبي في بداية مرحلة التوسع.

ثالثاً: الطبيعة المركبة للأزمات المالية المعاصرة وعواملها الرئيسية

تشير الدلائل التاريخية إلى أن الأزمات الاقتصادية المعاصرة للنظام الرأسمالي هي ذات طبيعة مركبة، فالأزمات الاقتصادية التي تعرض لها النظام الرأسمالي ابتداءً منذ مدة سبعينات القرن الماضي، مثل أزمة الغذاء وأزمة الطاقة والخامات، وأزمة المديونية الخارجية، وأزمة الغذاء، وأزمة البيئة، وهي في الحقيقة كلها أزمات هيكلية امتدت لمدد زمنية طويلة دون نهاية وكلها أزمات مركبة، حيث كل أزمة من هذه الأزمات أخذت بمرور الزمن تخلق أزمة اقتصادية أخرى دون أن تنتهي في وقت أو زمن معين لذلك ازدادت تعقيداً وأصبحت أزمات دورية.

وانعكست الأزمات الاقتصادية المركبة التي تعرض لها النظام الرأسمالي بآثار اقتصادية سلبية متناقضة على طبيعة النمو الاقتصادي، ويبدو ذلك واضحاً في اقتصاد الولايات المتحدة الأمريكية عندما تعرض اقتصادها في عام 1985 إلى عجز تجاري ومتفاقم مصحوب بارتفاع معدلات التضخم والعجز المتزايد في الموازنة العامة للدولة مصحوباً بتراجع نسبي في معدلات التضخم، وأسعار فائدة مرتفعة مع استثمارات رأسمالية متزايدة في عام 1984، اذن لا سبيل إلى فهم الأزمة الممتدة منذ السبعينات إلا بالنظر إلى التغيرات الهيكلية الجارية في الاقتصاد الرأسمالي العالمي، فالظاهرة البارزة هي تشابك الأزمة الدورية مع الأزمات الهيكلية التي يبحث رأس المال الدولي عن مخرج منها من خلال ترشيد الإنتاج على أساس منجزات الثورة العلمية والتكنولوجية ومن ثم تشابكت الظواهر ذات الطابع الدوري مع الأزمة الهيكلية طويلة الأمد، والركود في الفروع والأنشطة الاقتصادية الإنتاجية للاقتصاد الرأسمالي.

و مناهم الأزمات التي تعرض لها النظام الرأسمالي بغض النظر عن تعاقبها التاريخي:²¹

❖ أزمة الطاقة والخامات.

❖ أزمة النظام النقدي الدولي.

❖ أزمة التضخم الركودي.

❖ العوامل الهيكلية وأثرها في الأزمات الاقتصادية المعاصرة.

رابعاً: تحليل العلاقة بين العولمة والأزمات المالية

1. التاصيل التاريخي لمفهوم العولمة Globalization:

مفهوم العولمة كثر الحديث عنها وتناول العديد من العلماء والسياسيين والباحثين هذا المفهوم كل في مجال تخصصه الدقيق ومن زاويته الخاصة، لذا نجد أن صياغة تعريف دقيق للعولمة تعد مسألة في غاية التعقيد، ونظراً لتعدد تعريفاتها والتي تتأثر باختلاف وجهات نظر الباحثين الايدولوجية واتجاهاتهم حول العولمة سواء بالرفض أو القبول، ومع أن العولمة يكتنفها بعض من عدم الوضوح، إلا إنها ظاهرة تاريخية تبلورت عملياً مع نهايات القرن العشرين فهي حصيلة موضوعية للتطور الذي حدث على قوى الإنتاج وبالأخص التطور العلمي التقني الذي حدث في العقود الأخيرة من هذا القرن من خلال التطور الذي حدث في مجال الاتصالات وشبكات الانترنت وفي مجال الحاسبات والالكترونيات وغيرها.²²

ومن الناحية الموضوعية يمكننا القول، أن العولمة هي ليست إلا مرحلة من مراحل النظام الرأسمالي، تشكلت وفقاً لمقتضياته واحتياجاته وفي إطار قوانينها الأساس، وبتعبير آخر ان العولمة هي أعلى مراحل الامبريالية، فالعولمة

²⁰ - احمد زين الدين، "طبيعة الأزمات الاقتصادية ودوافعها الرئيسية"، المرجع السابق، ص42.

²¹ - فؤاد مرسي، "مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر"، الإسكندرية، 1980، ص126.

²² - هاتسن بيتر ماركن وهارالد شومان، "فخ العولمة"، ترجمة د. عدنان المندلاوي، تشرين أول، 1998، ص10-15.

هي نتاج التطور التاريخي المادي للرأسمالية فقد سعت الرأسمالية منذ البداية إلى عالمية السوق فوق التناقض بين عالمية الاقتصاد وإقليمية السياسة كون السياسة بالضرورة إقليمية تحددها حدود الدولة الإقليمية وحدود السيادة الوطنية والقومية، فقد كان التناقض الأساس للرأسمالية هو مع دور الدولة والقيود التي تضعها الدولة في التعاملات التجارية والاقتصادي والثقافي والسياسي داخل حدودها الإقليمية حيث تمارس سيادتها.

2. العولمة وسيلة لحل أزمات النظام الرأسمالي:

العولمة هي أعلى مراحل النظام الرأسمالي وظهرت استجابة لتطوره التاريخي، وبما أن النظام الرأسمالي يعاني من أزمات حادة وخطيرة فهي ظاهرة اقتصادية خطيرة لأنه تحمل في طياتها أزمات النظام الذي ولدت فيه ومن أهم هذه الأزمات هي أزمة التضخم الركودي stagflation الذي ما أنفك هذا النظام من إيجاد حل لهذه الأزمة دون جدوى فهو يعاني من البطالة إلى جانب التضخم مما انعكس ذلك على أزمات اجتماعية ونفسية وغيرها، وأصبح المجتمع الرأسمالي يعاني من أزمات مستعصية ودائمة لذلك فإن العولمة ولدت في رحم مريض ولدت وهي تحمل معها فنائها، كما أن النظام الرأسمالي وبخاصة الولايات المتحدة الأمريكية يسعى دائماً إلى تصدير أزمته من خلال خلق الأزمات السياسية وخلق الحروب الإقليمية ويعمل على تشجيع النزاعات الداخلية والإقليمية وخلق الفتن الطائفية والاثنية بهدف إضعاف العالم حتى يسهل الهيمنة عليه، فضلاً عن تصريف منتجاته من الأسلحة التي تدر عليه مبالغ طائلة، إضافة إلى سعيه الحثيث في السيطرة على مصادر الطاقة في العالم وبالأخص نفط الخليج، كل ذلك سوف يعمق الصراع بين شعوب العالم التي بدأت تعي خطورة العولمة على سيادتها ومستقبلها وبين مروجي العولمة وبخاصة أمريكا، فمهما حاولت أمريكا إخفاء البواعث الحقيقية للعولمة فسوف لا تتمكن من ذلك على أمد طويل ومهما طال الزمن فإن العالم سيكشف زيف وخطورة العولمة عليهم ومهما استطاع النظام الرأسمالي أن يجدد نفسه على حساب دول وشعوب العالم فإنه سوف لا يتمكن من ذلك إلى ما لا نهاية، وهذا هو المآزق التاريخي الذي تعيه أمريكا ومن فلكها من أن نهاية النظام الرأسمالي قادمة لا محالة مهما حاولت من معالجة أزماتها المستعصية الحل لإبقاء هذا النظام²³.

إن البطالة التي ستتجم عن التطور التكنولوجي- العلمي والذي من خلاله سيتم تسريح جيشاً من العمال بسبب استعمالات التقنية العالية المستوى حيث سيكونوا عبئاً ثقيلاً على المجتمعات الرأسمالية (حيث أن أكثر من 40 مليون إنسان من ثلاثة وعشرين بلداً من بلدان الـ(OECD) يبحثون عن عمل ولم يجدوه) التي ستعاني جراء ذلك من ضعف المستوى المعاشي وانخفاض الدخل مما يسبب لهم ولعوائلهم من تدني في المستوى الصحي والتعليمي وسينعكس ذلك على الواقع الاجتماعي بشكل عام، بحيث سنرى أن في شوارع أوروبا أعداداً كبرى جداً من البشر يبحثون عن عمل وحتى من الممكن أن نرى أناساً يتسولون أو يقومون بأعمال لا تليق بالإنسان المتحضر، وهذا سوف يزيد من الفروقات الطباقية في المجتمعات في الدول الشمال وكذلك في دول الجنوب مما سيزيد من الصراع الطبقي داخل المجتمع الواحد وبين دول الشمال ودول الجنوب أيضاً وهذا مآزق خطير ستعاني منه العولمة الأمريكية.

وبما أن العولمة لا يمكن تطبيقها إلا من خلال إزالة الحدود بين الدول من أجل أن تسهل عملية انتقال رؤوس الأموال والعمالة والبضائع والمنتجات وفق قوانين وقواعد منظمة التجارة الدولية (WTO) وهذا يعني إلغاء دور الدولة والتجاوز على سيادتها مما سيولد ردود أفعال عنيفة لدى الكثير من الدول وحتى شعوب أوروبا التي ناضلت ومنذ عقود كثيرة من أجل سيادتها. وبذلك ستقف هذه الدول وبكل قوة للدفاع عن سيادتها وتراثها وعاداتها وتقاليدها الوطنية الموروثة عبر الأجيال، وهنا سيكون ذلك مآزقاً جديداً ومضافاً على مآزق العولمة الأمريكية والذي سيتعمق هذا المآزق بزيادة الوعي يوماً بعد يوم ليشكل تياراً عارماً ضد العولمة. ومن الملاحظ وفي السنوات الأخيرة توجه رؤوس الأموال الضخمة إلى أسواق المال المضاربات بالأسهم والسندات وبوليصات التأمين وغيرها كونها تدر أرباحاً خيالية وبوقت قصير جداً وما سوق وول ستريت للأوراق المالية أكبر دليل على ذلك حيث يتم تداول أكثر من 1.3 ترليون دولار في العالم في اليوم الواحد. وهذا مما سيجعل انتقال رؤوس الأموال إلى هذه الأسواق والتخلي عن التوجه إلى الإنتاج مما سيخلق أزمة إنتاج في العالم على الأمد المنظور، وهذا سيؤدي إلى أزمة اقتصادية كونية جديدة شبيهة بأزمة الكساد في الثلاثينيات من القرن الماضي، مما سيجعل النظام الرأسمالي يدخل بأزمة جديدة إضافة إلى أزماته الحالية المستعصية الحل، ونتيجة للبطالة وتدني مستوى الدخل في العالم سوف يتأثر الطلب بشكل مباشر وهذا مما يزيد من الصراع الطبقي داخل المجتمعات وكذلك بين دول الشمال ودول الجنوب وبالتالي سيؤدي إلى تحول التناقضات الثانوية إلى تناقضات تناحرية لا تزول إلا بزوال أحد طرفيها.²⁴

²³- لسترثرون، "مستقبل الرأسمالية"، ترجمة فالح عبد القادر حلمي، بيت الحكمة، بغداد، عام 2000، ص 168.

²⁴- لسترثرون، "مستقبل الرأسمالية"، المرجع السابق، ص 178-180.

خامساً: تحليل أهم الأزمات المالية الدولية المعاصرة

وسيتّم استعراض هذه الأزمات ليس من منطلق المفهوم التاريخي للأزمة المالية حسب ترتيبها ونوعها أي تؤخذ وفقاً لترتيبها التاريخي وإنما ستصنّف وفقاً لبعدها الاقتصادي ومستوى تأثير كل منها، والهدف من ذلك هو التّديليل على أنه ليس من المنطقي أن تطلق اصطلاح أزمة مالية عالمية على كل أزمة مالية لأن موقع الأزمة (نطاقها أو حيزها الجغرافي وأثار كل أزمة مختلف عن الأزمات الأخرى) لذلك ستصنّف الأزمات المالية كالتالي:

1. الأزمة المالية على مستوى نشاط أو قطاع في مصرف معين:

➤ أزمة قطاع الاستثمار بمصرف (UBS) السويسري عام 2007:

أعلن أكبر مصرف سويسري (UBS) في بداية شهر أكتوبر عام 2007، أنه سجل خسائر تتراوح ما بين 600-800 مليون فرنك سويسري في الربع الثالث من عام 2007 (الفترة من أول يوليو إلى نهاية سبتمبر)، وأن سبب تلك الخسائر (أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة).

ونتيجة لتلك الخسائر الكبرى، وجد المصرف نفسه مضطراً لإنهاء خدمات اثنين من كبار مسؤوليه، أحدهما هو رئيس قطاع الاستثمار التابع للمصرف، والذي حقق الخسائر الفادحة، بالإضافة إلى إلغاء 1500 وظيفة موظفائه وتسريح شاغليها.

وأفصح المصرف عن أن النتائج السلبية المسجلة في الربع الثالث من العام 2007، تعود أساساً إلى تسجيل قطاع الاستثمار التابع للمصرف، خسارة كبيرة في مجال ما يعرف باسم (FIRC) أو (نسب الدخل والعملات الثابتة). فقد تمخضت الأسهم، التي استثمرها في سوق الرهن العقاري المرتبط بمخاطر الائتمان في الولايات المتحدة عن (مداخيل سلبية تناهز أربعة مليارات فرنك سويسري).

كما أوضح المصرف، أن باقي أنشطته استمرت في تحقيق نتائج جيدة جداً، وأن النتائج الصافية للمجموعة المصرفية للأشهر التسعة الأولى من عام 2007 ستبلغ حوالي 10 مليار فرنك سويسري²⁵. أي أن التأثير الواقع هو انخفاض أرباح المصرف نتيجة الأزمة العقارية وتأثر أحد قطاعات الأنشطة الرئيسية للمصرف بهذه الخسارة.

2. الأزمة المالية على مستوى المصرف بالكامل:

➤ المصرف الوطني للتجارة والاستثمار اليمني 2005:

كان المصرف الوطني للتجارة والاستثمار اليمني قد وقع اتفاقاً مع مؤسسة (OITC) المالية العالمية لتدخل مع المصرف كمساهم استراتيجي، حتى يتمكن من تنفيذ قرار المصرف المركزي اليمني القاضي برفع رأس مال أي مصرف تجاري ليصبح 6 مليارات ريال يمني، إلا أنه بعد إبرام هذا الاتفاق بأسبوع واحد وفي السابع من شهر ديسمبر 2005 صدر قرار المصرف المركزي اليمني بوضع اليد على ممتلكات المصرف الوطني، بدعوى أن هذا يتم نتيجة للوضع السيئ الذي وصل إليه المصرف الوطني، ولتوقفه عن دفع التزاماته. وطالب المصرف المركزي اليمني مديني المصرف الوطني للتجارة والاستثمار بسرعة سداد مديونياتهم²⁶.

وكان أساس المشكلة فشل توقع مجلس إدارة المصرف الوطني بأن يمد المصرف المركزي يد العون للمصرف ليتجاوز أزمة السيولة التي واجهها في نوفمبر 2005، فما حدث هو أن المصرف المركزي وقف حجر عثرة أمام مساعي تجاوز المصرف الوطني لأزمة السيولة التي كانت الحكومة سبباً رئيساً فيها، عندما أخرت صرف مستحقات المقاولين في مواعيدها المحددة، ورفضها اعتماد فوارق الأسعار الناتجة عن الارتفاع المفاجئ للمواد لأسباب دولية، والناتجة عن رفع الدعم عن المشتقات النفطية، فكان دعم المصرف الوطني لهذه الشركات هو ما مكنها من تنفيذ مشاريع الدولة. وهذا ما دفع البعض إلى استنكار تصرف المصرف المركزي وعدم منح المصرف مهلة كافية، وإمداده بالسيولة اللازمة.

ومن ثم، كانت أزمة هذا المصرف هي أزمة سيولة مالية، نتيجة الآتي:

1. سوء تصرف المصرف في مجال الإقراض، فقد منح قروضاً ضخمة دون متابعة التزام المقترضين بالسداد، مبرراً ذلك بدعم شركات تخدم تنمية الدولة.
2. سوء تصرف الدولة ممثلة في المصرف المركزي، لعلمه أن معظم المقترضين شركات مقاولات تنفذ مشاريع حكومية، ولم تسدد لها الدولة مستحقاتها، مما سبب عجزها عن السداد في المواعيد المحددة، وخلق أزمة في سيولة المصرف.

²⁵- احمد منير نجار، "عولمة الأسواق المالية مع الإشارة إلى التجربة الكويتية"، مجلة اتحاد المصارف الكويتية، شبكة الانترنت www.ukb.com، ص08-09.

²⁶- Basel : "will prevent Gris's or worsen the am". Finance Development , Joan ,2008 , p 11-12 .

➤ أزمة مصرف نورثرن روك العقاري- انجلترا 2007:

بلغ حجم المبالغ المالية التي أقرضها المصرف المركزي البريطاني لمصرف نورثرن روك العقاري المتعثر، أكثر من ثلاثة مليارات جنية استرليني، أي ما يقارب ستة مليارات دولار كدعم عاجل لمساعدته على تجاوز أزمة السيولة التي واجهته. كما ضمنت الحكومة البريطانية كافة إيداعات المصرف، إذ تدافع عملاؤه لسحب أموالهم، بعد ما هوت أسهمه بنسبه تصل إلى 34%، أي أن أسهم المصرف فقدت نحو ثلث قيمتها، وجاء ذلك بعد أن أصدر المصرف تحذيراً من أنه يتوقع أن تتأثر الأرباح بالمشاكل الائتمانية التي يواجهها القطاع المصرفي.

ومن ثم فقد كانت الأزمة في هذا المصرف هي أزمة سيولة مالية ناتجة عن التعامل في المشتقات المالية العقارية

3. الأزمة المالية في حدود بلد معين:

➤ أزمة سوق المناخ- الكويت 1982:

مع بداية الثمانينات، وقيام الحكومة الكويتية بتخفيض سعر الفائدة على الدينار الكويتي، والسماح بإنشاء شركات مساهمة تمهيداً لطرحها بشكل تدريجي في سوق الأسهم، نشأت طفرة اقتصادية جديدة عمت معظم جوانب الحياة الاقتصادية والاجتماعية. واستقطب كل من السوق الرئيس (الرسمي)، وسوق المناخ (غير الرسمي) جزءاً ليس بالقليل من السيولة النقدية المتدفقة. ولم يكن سوق المناخ يخضع لرقابة السلطات المالية، فاختلقت آلية عمله وطبيعة الشركات المتداولة فيه عن تلك الشركات المدرجة في السوق الرئيس (الرسمي).²⁷ وكان هناك قرابة تسعة صناع لسوق المناخ تحالفوا فيما بينهم اعتماداً على الثقة المتبادلة لتنسيق عمليات المضاربة واستقطاب رساميل الآلاف من صغار المستثمرين لسوق المناخ. وكانت معظم عمليات التسوية والمقاصة تتم عن طريق شيكات مصرفية مؤجلة وقابلة للتداول فنشطت بشكل غير رسمي عقود البيوع المستقبلية ذات المخاطرة العالية، والتي ساعدت على إعادة تدوير الرساميل في سوق المناخ وكانت الشركات المتداولة في سوق المناخ نحو 54 شركة خليجية معظمها شركات وهمية، تأسست خلال المدة من 1979 إلى 1980م للاستثمار في أسهم بعضها البعض، ولم يكن لمعظمها منتجات أو زبائن حقيقيين (أزمة سوق المناخ الكويتي).

فأغرت هذه العوامل مجتمعه عدداً كبيراً من صغار المستثمرين لتحويل رساميلهم من السوق الرئيس (الرسمي) إلى سوق المناخ طمعاً في تحقيق ربح سريع، معتقدين أن الحكومة الكويتية سوف تدعمهم إذا وقعت أزمة ما، كما دعمت أقرانهم عند انهيار السوق الرئيس عام 1976.

وبالتدقق السريع للرساميل تضخمت القيمة السوقية إلى أكثر من ستة أضعاف القيمة الدفترية ففي 1981، ارتفعت أسعار الأسهم بمعدل 63%، واحتلت القيمة السوقية الإجمالية لكلا السوقين (الرسمي وغير الرسمي) المركز الثالث بين أسواق المال العالمية، بعد سوقي نيويورك وطوكيو.

وتأثر الوضع الائتماني للمصارف الكويتية بهذا التضخم فارتفعت نسبة الائتمان المصرفي إلى 17% خلال الربع الأول من 1982، مدعومة بمشاركة المصارف للمستثمرين في تنشيط سوق عقود البيوع المستقبلية غير الرسمي لتمويل صفقات جديدة. وبدأت المأساة منتصف مايو 1982، فقد تزامن توقيت موعد استحقاق الدفعة الأولى من عقود البيوع المستقبلية مع وقوع حركة تصحيح كبرى في السوق أدت إلى وقوع عجز كبير في قيمة العقود المستحقة وبدأت أسعار الأسهم بالنزول التدريجي حتى منتصف أغسطس وهبط المؤشر بنسبة 30%، وانخفضت حركة التداول بنسبة 60% فأصيب سوق عقود البيوع المستقبلية غير الرسمي بكساد تام نتيجة لتراكم نحو 29 ألف شيك مؤجل غير قابل للدفع، بلغت قيمتها الإجمالية نحو 94 مليار دولار مسحوبة لصالح نحو ستة آلاف مستثمر، وكان هذا كفيلاً بانهيار السوق مخلفاً أزمة سيولة نقدية في المصارف التجارية، وهزة شديدة في الاقتصاد الكويتي آنذاك.²⁸

وبدأت الحكومة تنفيذ خطة طوارئ لمعالجة الوضع فأوقفت التداول تماماً في سوق المناخ، وأوجبت تسجيل جميع الشيكات المؤجلة، وأسست بيتاً للمقاصة أما أعادت السوق كهيئة مستقلة ليشمل سوقاً رئيساً وآخر ثانوياً، وعقود البيوع المستقبلية إلى آخره من الإصلاحات المالية والاقتصادية.

وكانت أهم أسباب أزمة سوق المناخ كالاتي:

1. قيام شركات وهمية، ليس لها وجود حقيقي.

²⁷- احمد منير نجار، "عولمة الأسواق المالية مع الإشارة إلى التجربة الكويتية"، المرجع السابق، ص10.

²⁸- احمد منير نجار، "عولمة الأسواق المالية مع الإشارة إلى التجربة الكويتية"، المرجع السابق، ص11.

2. عدم وجود وعي استثماري بين صغار المستثمرين، وانسياقهم وراء وهم تحقيق أرباح باهظة في مدة زمنية محدودة.
3. ضعف الرقابة الحكومية وعدم وجود إدارة فعالة للرقابة على المخاطر.
4. سوء التصرف من الجهاز المصرفي آنذاك، وانجراره وراء الطمع في تحقيق أرباح كبرى دون تقدير للمخاطر المصاحبة.

➤ أزمة المكسيك 1994:

لقد ظهر السوق المالي المكسيكي في الحقبة الزمنية التي سبقت الأزمة كفرصة استثمار مثالية للأجانب، نتيجة ارتفاع أسعار الفائدة والناجم عن الإصلاحات الاقتصادية الشاملة بالدولة وتمثلت أهم هذه الإصلاحات في تخصيص المؤسسات ورفع القيود عن التجارة الخارجية، إضافة إلى إصلاحات أخرى في السياسة المالية. وأفضى الوضع إلى اندفاع رؤوس الأموال الأجنبية لشراء العقارات والقيم المنقولة مما خلق عجزاً في ميزان المدفوعات المكسيكي، ونظراً لاستقرار العملة المكسيكية بسبب ارتباطها بعملة أخرى، توسع الائتمان المصرفي، مع تواصل العجز في ميزان المدفوعات المكسيكي وحينها بدأ التوقع بحدوث أزمة مالية²⁹. ومن ثم فقد كانت الأزمة المالية في حدود دولة المكسيك ناتجة عن دخول رؤوس الأموال الأجنبية بغزارة، واستعمالها في الاستثمار قصير الأجل وهو ما يعطيها الفرصة للتلاعب بالاقتصاد الوطني وقتما تشاء، مما يصيب الاقتصاد الوطني بالانهيار أما إذا تم توجيه هذه الأموال للاستثمارات طويلة الأجل فإنه سيكون من المستحيل سحبها من السوق بشكل مفاجئ ومن ثم لن يكون هناك مجال لوقوع هذه الآثار المدمرة للاقتصاد الوطني.

➤ أزمة الأرجنتين 1998:

- يمكن إيجاز أهم معالم الأزمة المالية في الأرجنتين عام 1998 إلى ما يلي:³⁰
1. العجز الضخم في ميزانية الدولة وتغطيته بإجبار المصارف على شراء سندات حكومية على نطاق واسع.
 2. تدهور البنية المالية للمصارف نتيجة الركود الاقتصادي عام 1998.
 3. ضعف قدرة المقترضين على السداد.
 4. تراكم القروض صعبة التحصيل، والمعدومة.
 5. سحب المستثمرين الأجانب استثماراتهم من المصارف المحلية.
 6. تهاوي قيمة موجودات المصارف وتشمل القروض والسندات الحكومية.
 7. ارتفاع أسعار الفائدة عام 1994 قبيل الأزمة المالية في المكسيك.

4. الأزمة المالية في منطقة جغرافية معينة:

➤ أزمة الدول الآسيوية 1997 :

تعرضت الدول الآسيوية، وهي دول (إندونيسيا، ماليزيا، سنغافورة، تايوان، هونغ كونج، تايلاند، لاوس، الفلبين، كمبوديا) لأزمة مالية حادة عام 1997 وشهدت الأسواق المالية لهذه الدول انهياراً كبيراً بدأ الاثنى الثاني من أكتوبر عام 1997، وأطلق عليه يوم الاثنى المجنون بدأت الأزمة من تايلاند وانتشرت بسرعة إلى بقية دول المنطقة، حينما سجلت أسعار الأسهم فيها معدلات منخفضة بشكل حاد فانخفض مؤشر (Hang Sang) بنحو 1211 نقطة لأول مرة أكثر من ثلاثين سنة، إضافة إلى انخفاض مؤشرات بقية بورصات دول المنطقة، دون أن يكون متوقعاً انهيار هذه الأسواق بهذه الدرجة وبذلك السرعة نظراً لما تمتعت به اقتصادياتها من معدلات نمو مرتفعة في السنوات الأخيرة آنذاك وكانت تتراوح ما بين 7% - 8% كمتوسط إضافة إلى تنوع قاعدتها التصديرية، واندماج أسواقها واقتصادياتها في الأسواق العالمية.³¹

أما أسباب الأزمة فيمكن تحديدها كالآتي:

1. ثبات سعر الصرف في هذه البلدان.
2. إبرام عقود ديون ضخمة مقومة بالدولار.
3. اتساع عجز الحساب الجاري.
4. ضعف قيمة الصادرات مقابل البن الياباني.
5. التدفقات النقدية الضخمة لرؤوس الأموال إلى الداخل.
6. تركيز معظم التدفقات في صورة اقتراض قصير الأجل.
7. المضاربة على سعر العملة.

²⁹ - جوس انكل كاري، "المكسيكو تجاوز آثار أزمة 1995"، مركز المشروعات الدولية الخاصة.

³⁰ - كرييس هارفن، "الأرجنتين على حافة الأزمة العالمية"، شبكة الانترنت الدولية موقع www.isj.org

³¹ - محمد سامر القصار، "أزمات الأسواق المالية والدروس المستفادة - الأزمة الآسيوية"، الانترنت www.banque.gow

8. تدني الأرباح في أسواق الأسهم.

9. رفع سعر الفائدة لوقف التحويل من العملة الوطنية إلى عملات أجنبية خاصة الدولار الأمريكي، ولتشجيع المستثمرين الحائزين للدولار لتحويل ما لديهم إلى العملات الوطنية، فارتفعت أسعار الفائدة إلى 25% في تايلاند و35% في كوريا.

5. الأزمة المالية التي تشمل العالم (الأزمة العالمية)

➤ أزمة بورصة نيويورك (Wall Street) 1929 :

شهدت مدة ما بعد الحرب العالمية الأولى استقراراً نقدياً ومالياً دولياً واستفاد المواطنون خاصة في أمريكا من سياسات الإقراض الميسرة التي جاءت نتيجة للإصلاحات النقدية والمالية، واستخدموا هذه القروض لشراء المواد الاستهلاكية والأجهزة المنزلية، وبمرور الوقت زادت حدة هذه الديون. كما أن الحكومة الأمريكية لم تكتف بأنيسرت القروض الداخلية، وإنما شجعت أيضاً القروض الخارجية لتحقيق هدفاً استراتيجياً هاماً بالنسبة لها، ألا وهو ربط اقتصاديات الدول الأوروبية برأس المال الأمريكي بغرض السيطرة واستمر هذا الازدهار الاقتصادي إلى عشرينات القرن العشرين وشهدت فيه الولايات المتحدة ثراءً غير مسبوق، إذ غمرت الأموال المصارف والشركات الأمريكية الكبرى. فأعيد توظيف جانب كبير من هذه الأموال في سوق الأسهم، مما جلب مزيداً من الانتعاش والازدهار الاقتصادي وفي عام 1929 كانت هناك ثروات جديدة تجمع كل يوم من خلال بورصة نيويورك.³²

أ - خصائص هذه الأزمة: تميزت الأزمة بالخصائص الآتية:

1. زعزعة الاستقرار النسبي في النظام الأمريكي بأكمله.

2. استمرار هذه الأزمة لمدة طويلة نسبياً.

3. حدة الأزمة ففي أمريكا انخفضت الودائع بالمصارف بمقدار 33% وانخفضت عمليات الخصم والإقراض مرتين وأقل خلال المدة من بداية 1929 حتى منتصف 1933 أكثر من 10000 مصرف وهي 40% من المصارف الأمريكية وضياع الكثير من مدخرات المودعين خاصة صغارهم.

4. الانخفاض الكبير في مستويات أسعار الفائدة في المصرف المركزي لنيويورك إلى 2.6% في المدة 1930-1933 مقابل 5.2% سنة 1929 ففي بداية الأزمة ارتفع سعر الفائدة لتزايد الطلب على النقود لسداد القروض، لكن مع استمرار الأزمة انخفضت الطلبات على القروض بسبب زيادة عرض رؤوس الأموال.

ب - الأسباب لانتهاء وول ستريت في عام 1929 : يمكن إيجاز أهم أسباب انهيار وول ستريت عام 1929 إلى الآتي:

1. ارتفاع أسعار الأسهم بما يتجاوز قيمتها العادلة، فوقع الانهيار ليعيدها إلى مستويات معقولة ويرى معارضوا هذه الرؤية أن أسعار الأسهم في ذلك الوقت كانت ضمن الحدود المعقولة.

2. يلقي البعض تبعاً ما حدث على (أدولف ميللر) الرئيس المعين حديثاً آنذاك لمجلس الاحتياطي الفيدرالي ببدء عوى أنه كان يحاول كبح جماح سوق البورصة فتسبب في تلك الأزمة.

3. وجه البعض أصابع الاتهام نحو الرئيس هوفر لإعلانه على الملأ أن سوق البورصة تزداد سخونتها عن الحد الطبيعي وأن أسعار الأسهم مبالغ فيها

ج - آثار الأزمة على الدول الصناعية: يمكن إيجاز أهم آثار الأزمة على بعض الدول الصناعية كما يلي:

1. في كل من ألمانيا وفرنسا هبطت أسعار الجملة من 137% سنة 1929 إلى 93% سنة 1933.

2. في اليابان انخفضت أسعار الجملة من 166% سنة 1929 إلى 136% سنة 1933.

3. انخفضت الأرباح وتراكم رأس المال وارتفعت معدلات البطالة وانخفضت الأجور ففي إنجلترا انخفضت الأرباح من 120 مليون جنية إسترليني سنة 1929 إلى 75 مليون سنة 1932 وفي ألمانيا انخفضت الأرباح من 315 مليون مارك عام 1929 إلى 72 مليون مارك عام 1932.

4. انخفضت مداخيل الطبقة الرأسمالية مما انعكس على أنشطة رأس المال الداخلية الخاصة بكل بلد وعلنتصدير رأس المال الذي انخفض من 1325 مليون دولار عام 1928 إلى 1.6 مليون دولار عام 1933 بالنسبة للولايات المتحدة الأمريكية أما إنجلترا فقد كان 219 مليون جنية إسترليني سنة 1928 لينخفض إلى 30 مليون جنية إسترليني سنة 1933.

5. انكششت التجارة الخارجية بـ 40% مقارنة بسنة 1929 وبـ 74% بحجمها العادي قبل 1929.

➤ أزمة وول ستريت (Wall Street) 1987 :

³²-Stanley Fisher : "How to Avoid International Financial Crisis's and the role of International Many Fund", sputter 1997 .p4.

بدأت هذه الأزمة في اللحظات الأولى للافتتاح في يوم الاثنين الأسود وذلك بوجود خلل في التوازن بين العرض والطلب، في كل من الأسواق الحاضرة (النقدية) وسوق العقود المستقبلية. ونشأ الخلل نتيجة لسيل متدفق من أوامر البيع لم يسبق له مثيل واختلف رد فعل كلا السوقيين باختلاف نظم العمل فيهما. ففي السوق الحاضرة ولاسيما في بورصة نيويورك يسير العمل على أساس إمكانية قيام المتخصص بتأجيل الافتتاح للسهم الذي يتعامل فيه (أي تأجيل التعامل عليه) إذا ما أدرك أن هناك خللاً واضحاً بين أوامر البيع وأوامر الشراء المتجمعة في الليلة السابقة وأن إمكانياته قاصرة عن مواجهة هذا الخلل أي أنه لا يستطيع إزالة الخلل بتنفيذ الصفقات لحسابه الخاص. ومن شأن هذا التأجيل أن يفسح للمتخصص وقتاً كافياً للبحث لدى السماسرة الوكلاء وسماسرة الصالة وتجار الصفقات الكبرى عن أوامر مقابلة تمكنه من إزالة الخلل هذا بالنسبة للسوق الحاضرة، وبالنسبة لسوق العقود المستقبلية وفقاً لأنظمتها تعكس الأسعار بسرعة فائقة المعلومات المتاحة. فعندما يتضح أن هناك خللاً بين أوامر البيع وأوامر الشراء المتجمعة في الليلة السابقة تقفز الأسعار في اليوم التالي إلى السعر الذي يمكن عنده أن تبرم الصفقات.³³

➤ مظاهر الأزمة المالية العالمية (2008):

تصاحب الأزمات المالية عادة مجموعة من المظاهر وردود الأفعال سواء على صعيد المؤسسات المصرفية والمالية أم الأفراد أم على مجمل النشاط الاقتصادي وتبرز أيضاً من خلالها مؤشرات اقتصادية خطيرة تهدد الاقتصادات المحلية والإقليمية والدولية. وعليه فإن أهم مظاهر الأزمة المالية العالمية التي حدثت عام 2008 يمكن إيجازها كالآتي:³⁴

1. إفلاس متواصل لكثير من البنوك والمؤسسات العقارية وشركات التأمين وقُدبلغ عدد البنوك المنتهية (11) بنكاً من بينها بنك (أندي ماك) الذي كان يستحوذ على (32) مليار من الأصول وودائع بقيمة (19) مليار دولار.
2. تدهور حاد في نشاط الأسواق المالية العالمية جراء تأثيره بالقطاع المصرفي المالي وهو ما يفسر تقلب مستوى التداولات التي ترتب عنها اضطراباً وخبلاً في مؤشرات البورصة وتراجعت القيمة السوقية لـ (8) مؤسسات مالية عالمية بحوالي (574) مليار دولار خلال ذلك العام فقط.
3. ارتفاع نسبة الديون العقارية على نحو (6.6) ترليون دولار وبلغت ديون الشركات نسبة 18.4 ترليون، ولذلك فإن المجموع الكلي للديون أصبح يعادل (39) ترليون دولار أي ما يعادل (3) أضعاف الناتج المحلي الإجمالي، كما بلغت نسبة البطالة 5% ومعدل التضخم 4%.
4. تراجع أسعار النفط بدول منظمة الدول المصدرة للبتترول (أوبك) إلى ما دون (55) دولار للبرميل في بداية الأزمة.
5. إعلان رسمي بدخول إيطاليا وألمانيا كأول وثالث اقتصاد أوربي في مرحلة ركود اقتصادي.
6. تعثر وتوقف وتصفية وإفلاس العديد من البنوك.
7. انخفاض حاد في مبيعات السيارات وعلى رأسها أكبر المجموعات الأمريكية (فورد) و (جنرال موتورز) وقد هدد توقف هذه الشركات ببطالة أصابت حوالي مليوني عامل.

خاتمة:

إن الأزمة الاقتصادية العالمية حدثت في الولايات المتحدة الأمريكية التي هي أكبر دولة في المنظومة الرأسمالية وحقيقة هذه الأزمة هي منطلقة من مشكلة بنيوية في النظام الاقتصادي، لذلك لا بد أن تدرس بشيء من الجدية والمسؤولية لاسيما أن العالم الآن تحكمه العولمة الاقتصادية والسياسية. أي إن أي حدث في الولايات المتحدة الأمريكية (التي تمثل أكبر اقتصاديات العالم) لا بد أن ينعكس على الاقتصاديات الأخرى سواء كانت في البلدان الصناعية أم في بلدان الأسواق الناشئة والبلدان البلدان والحقيقة أن هذه الأزمة من حيث التوصيف هي أزمة عجز المصارف وشركات التأمين عن النهوض بمهامها بالدرجة الأولى على توفير الائتمان أي توفير القروض إلى الجهات التي تعمل في قطاع العقار أو في المجالات الأخرى وترتب على ذلك أن وصلت إلى مرحلة أصبحت معها هذه المؤسسات لا تستطيع أن تؤدي مهامها ووجدت نفسها أمام معضلة كبرى تتطلب أن يكون هناك خطة لإنقاذها.

وبما إن الاقتصاد الأمريكي هو اقتصاد قائم على آليات السوق والاقتصاد يؤمن بأن هذه الآلية هي الأداة الأساسية لمعالجة أية خلل يحدث في النشاط الاقتصادي، لكن ما حصل أخيراً أثبت بأن هذه الآلية لا تستطيع أن توفر حلاً ولا بد للدولة أن تتدخل، من هنا جاءت الفكرة المبنية على أساس كيف يمكن أن نوفق بين دور الدولة ودور السوق في معالجة أزمات النظام الرأسمالي. وفي هذا المجال هناك جدل محتدم بين منظري المنظومة

³³-Stanley Fisher : "How to Avoid International Financial Crisis's and the role of International Many Fund", Op city, p 5.

³⁴- محمد ناجي الطوخي، "الأزمات المالية"، مجلة التنمية، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2004، ص 15.

الرأسمالية، منهم من يقول أنه لابد من الخروج من الرأسمالية المالية بطابعها السائد اليوم للبحث عن آليات جديدة تحكم النظام المالي العالمي.

قائمة المراجع:

➤ باللغة العربية:

• الكتب:

- احمد زين الدين، "طبيعة الأزمات الاقتصادية ودوافعها الرئيسية"، دار إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2007.
- زيدان معين، "تقييم الأداء ومواجهة الأزمات"، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2005.
- عادل اليزاز، "إدارة الأزمات المالية بين نقطتي الغليان والتحول"، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1995.
- عامر محمد، "استراتيجيات إدارة الأزمات والحكومات"، دار العلوم للنشر والتوزيع، القاهرة، 2006.
- عدنان أبو قحف، "الإدارة الاستراتيجية وإدارة الأزمات"، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2006.
- فؤاد مرسي، "مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر"، الإسكندرية، 1975.
- فؤاد مرسي، "مشكلات الاقتصاد الدولي المعاصر"، الإسكندرية، 1980.
- لسترثرون، "مستقبل الرأسمالية"، ترجمة فالح عبد القادر حلمي، بيت الحكمة، بغداد، عام 2000.
- محمود مهنا، "إدارة الأزمات"، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2003.
- هاتسن بيتر ماركن و هارالد شومان، "فخ العولمة"، ترجمة د. عدنان المنديلاوي، تشرين أول، 1998.
- يوجين فأرجا، "أزمة النظام الرأسمالي"، ترجمة أحمد فؤاد بليغ، بيروت، 1975.
- يوسف أحمد أبو فارة، "إدارة الأزمات / مدخل متكامل"، دار الإثراء، 2009.

• الدوريات:

- جوس انكل كاري، "المكسيكو تجاوز أثار أزمة 1995"، مركز المشروعات الدولية الخاصة.
- سعد أحمد الخولي، "الأزمة الاقتصادية المعاصرة .. العودة إلى الحلول القديمة"، صحيفة عكاظ، القاهرة، 2008.
- محمد عبد الفضيل، "أزمة بورصة أم أزمة نظام"، مجلة المنار، بيروت، 1988.

• الانترنت:

- احمد منير نجار، "عولمة الأسواق المالية مع الإشارة إلى التجربة الكويتية"، مجلة اتحاد المصارف الكويتية، شبكة الانترنت www.ukb.com.
- كرييس هارفن، "الارجنتين على حافة الأزمة العالمية"، شبكة الانترنت الدولية موقع www.isj.org.
- محمد سامر القصار، "أزمات الأسواق المالية والدروس المستفادة - الأزمة الآسيوية"، الانترنت www.banque.gow.

➤ باللغة الأجنبية:

- Pearson , Christine , and Mitroff , Ian , "**Frome Crisis pronet crisis prepared ,A Frawwork for Grisismangment** "Exective , vol .7,no,1 .
- Basel : "**will prevent Gris's or worsen the am**". Finance Development , Joan ,2008.
- Stanley Fisher : "**How to Avoid International Financial Gris's and the role of International Many Fund**". sputter 1997 .